الأنباء
الجمعة 29 ابريل 2011

مصدر لـ «الأنباء»: تنازل سليمان يمس الرئاسة فإما تراجع عون عن «الداخلية» وإلا فلا حكومة!

وهاب لتسمية كرامي رئيساً للحكومة اللبنانية واختصار ولاية سليمان!

قوى الأمن اللبنانية تعتقل يسارية أثناء محاولتها اقتحام مجلس النواب

.. وتضع شابا من الذين حاولوا اقتحام البرلمان احتجاجا على الأوضاع في سيارة الأمن (محمود الطويل)

كشف مصدر وزاري لبناني وسطي لـ «الأنباء» ان رئيس الجمهورية ميشال سليمان لا يمكنه التنازل في موضوع وزارة الداخلية، وليس بوسعه ان يفعل ذلك.

وأضاف المصدر الوزاري المطلع، ان تراجع العماد سليمان، امام إصرار العماد ميشال عون على وزارة الداخلية لأحد أعضاء كتلته، ينعكس سلبا على موقعه الرئاسي، خصوصا ان بعض أطراف الأكثرية الجديدة بدأ يضع الولاية الرئاسية في مرمى لسانه.

وقال المصدر: الموقف الآن، واضح، اما ان يتخلى العماد عون عن مطالبته بوزارة الداخلية، والتوقف عن اعتبار مطالبة الرئيس سليمان بالوزارتين الأمنية والعسكرية، بمثابة تطفل، واما فلا حكومة في الوقت الحاضر.

معطيات المصدر الوزاري تشير الى ان الرئيس سليمان واع لشتى الأهداف المرسومة لعملية عرقلة التشكيلة الحكومية، ولذلك ليس على اي كان الرهان على مرونته، في هذا السياق بالذات.

وفي هذا السياق، كشف عن زيارة قام بها الرئيس ميقاتي الى الرئيس سليمان في بعبدا، بعيدا عن الإعلام، حيث بحث معه موضوع تشكيل الحكومة.

ونفت مصادر رئاسية، بحسب إذاعة «النور» ان يكون الرئيس سليمان قد تحدث عن تنازلات من هنا او حصة من هناك، مشيرة الى ان ما ورد حول تنازل رئيس الجمهورية عن حقيبة الداخلية لصالح شخصية محايدة ما هو إلا كلام إعلامي.

وجددت المصادر التذكير بأن الرئيس سليمان كان واضحا عندما قال ان الدستور لا ينص على حصص لأحد، إنما على آليات لتأليف الحكومة، وان التأليف لايزال عند الرئيس المكلف.

وكانت صحيفة «الأخبار» القريبة من «الأكثرية الجديدة» قد ذكرت ان الرئيس سليمان اتصل بالرئيس المكلف وأبلغه استعداده للتخلي عن الداخلية لمصلحة شخصية محايدة!

وعن مسؤولية الرئيس ميقاتي قال ان على الرئيس المكلف الاعتذار عن تشكيل الحكومة بهدف وضع الفريق الذي أوصله الى هنا، امام مسؤولياته، وحتى يعرف الشعب اللبناني بأسره ان هذا الفريق هو من أخذ البلد الى الفراغ وهو من يهدد أمور وشؤون ومطالب ومستقبل الناس، وبقائه فإنه يغطي هذا الفريق الممعن في عدم تأليف الحكومة.

اما موضوع وزارة الداخلية وغير وزارة الداخلية وتوزيع الحصص فكذب بكذب.

إلى ذلك، يبقى الوزير السابق وئام وهاب «الفريد من نوعه» يغرد خارج سرب الجميع في لبنان إذ ادعى امس ان رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان وراء تأخير تأليف الحكومة في انتظار ما ستؤول اليه الاحوال في المنطقة، وانه يريد حقيبة الداخلية من اجل استغلالها في الانتخابات النيابية المقبلة، معتبرا ان عهده انتهى منذ اول عشرة ايام منه.

وهاب وفي حديث الى محطة «او.تي.ڤي» التابعة للعماد ميشال عون دعا الى العمل رسميا على اختصار فترة ولاية الرئيس سليمان، وقال: اذا كانوا يريدون رجلا لرئاسة الحكومة، فعلى فريق 8 آذار التوجه الى تسمية الرئيس عمر كرامي، فصحته جيدة، ولم يسم يوم الاستشارات لأنهم لم يقدروا على تأمين الاصوات اللازمة لتكليفه، ولأن ميقاتي كان سيسمي الرئيس سعد الحريري لولا عدم اختياره.

واضاف وهاب ان سورية تعتبر ان للعماد عون حقا في الحكومة يجب ان يأخذه.

ونفى ان يكون لديه ثأر ضد الوزير السابق محمد عبدالحميد بيضون، مستغربا ان تكون هناك شيكات بتوزيع الاموال على الاسماء التي ذكرها سابقا، واضاف: لو ان هناك قضاء في لبنان لكان بيضون الآن في السجن، واشار الى انه لن يتقدم بشيء ضده الا اذا هو تقدم بشكوى ضدي، واذا تقدم بشكوى هناك قانون اسمه من اين لك هذا وسأطالب برفع السرية المصرفية عنه.

بدوره أكد وزير الداخلية زياد بارود في احتفال امس الأول أن «البلد فايت بالحيط والحكومة بكومه»

● بيروت ـ عمر حبنجر

بارود: «البلد فايت بالحيط والحكومة بكومه»

إيطاليا: حزب الله قد يصبح أكثر عدوانية إذا شعر بالضعف نتيجة ضعف «عرابته» سورية

أعلن وزير الخارجية الايطالي فرانكو فراتيني ان الدور الذي لعبته وستلعبه سورية مع حزب الله، يفقد مهمة اليونيفيل احد أسباب وجودها المهمة، والمفارقة هنا واضحة، فإذا ما شعر حزب الله بالضعف، نتيجة ضعف قوة التغطية والتسليح من سورية باعتبارها عرابته، فمن الممكن ان يصبح أكثر عدوانية، وان يخرج عن نطاق السيطرة، واذا حدث ذلك، فيجب تغيير طبيعة تكليف مهمة اليونيفيل». وأوضح فراتيني «سأتحدث عن ذلك بحزم في مجلس وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في منتصف مايو، فقد لعبت اليونيفيل دورا جيدا في تسوية الأزمة بعد عام 2006، ويمكنها ان تتحول الى رادع ممتاز حتى في مواجهة ازمة جديدة في المنطقة، ولكن بالتأكيد ليس وفقا لآلية القرار 1701».

مئات السوريين يفرون باتجاه «وادي خالد» شمال لبنان

وادي خالد ـ أ.ف.پ: شهد معبر البقيعة الحدودي في منطقة وادي خالد في شمال لبنان هروبا لمئات السوريين، بعد اشتباكات حصلت في مدينة تلكلخ السورية المقابلة ليل امس الاول، حسبما افاد بعض الذين عبروا سيرا على الاقدام نحو الاراضي اللبنانية صباح امس.

وقال محمود خزعل الرئيس السابق لبلدية المقيبلة الواقعة في منطقة وادي خالد الذي كان ينتظر اقارب واصدقاء عند المعبر ان «حركة النزوح بدأت خفيفة منذ المساء مع عبور عدد من العائلات، لكن منذ الثامنة من صباح امس، بلغ عدد العابرين نحو 700 شخص».

وافاد مراسل وكالة فرانس برس بان معظم الواصلين من النساء والأطفال وبعض كبار السن، وهم يحملون الأكياس والحقائب والفرش والأغطية.

وكانت السيارات تنزلهم قبل المعبر الترابي من الجهة السورية ويقطعون المسافة على الاقدام وصولا الى الاراضي اللبنانية. والبقيعة ليس معبرا رسميا ويستخدمه حصرا اهالي وادي خالد للدخول الى سورية والخروج منها، وهو محظور عادة على السوريين.

الا ان عددا من الواصلين افادوا بأنهم لم يتمكنوا من سلوك معبر جسر قمار الرسمي المخصص للسيارات والواقع على بعد كيلومتر من البقيعة بسبب اقفال الطريق المؤدية اليه بالحجارة والدواليب. واشار خزعل الى ان غالبية القادمين «لهم اقارب في منطقة وادي خالد من خلال المصاهرة».

وسجل انتشار كثيف للجيش اللبناني مع سيارات عسكرية وملالات في محيط المعبر، وجلس عناصر من الجيش من الجهة اللبنانية للمعبر يدونون اسماء الواصلين، وتبعد تلكلخ حوالي كيلومترين عن معبر البقيعة.

وقال يحيى مرعي (50 عاما) القادم مع زوجته وطفليه، لوكالة فرانس برس ان «الجيش السوري يفرض طوقا امنيا على كل مخارج تلكلخ ويسمح للمواطنين بالخروج منها، لكن الدخول ممنوع».

نساء وأطفال سوريون خلال وصولهم إلى الأراضي اللبنانية مشيا على الأقدام هربا من الاضطرابات (أ.ف.پ)

أكد أن عدم تأليف الحكومة سيكون أقل ضرراً من تأليفها عرجاء

الفرزلي لـ «الأنباء»: لبنان لن يكون بمنأى عن أي انهيار لأمن سورية

إيلي الفرزلي

رأى نائب رئيس المجلس النيابي الأسبق إيلي الفرزلي ان قرارا اتخذ بتغيير وجهة المنطقة من طهران الى سواحل المتوسط، على قاعدة عنوان «شرق أوسط جديد».

مؤكدا في المقابل انه حتى الساعة وبالرغم من تكثيف الضغوطات الدولية على الرئيس الأسد، استطاع النظام في سورية ان يظهر تماسكا استثنائيا وان يقوم بردة الفعل المطلوبة للإمساك بالوضع وبالتالي اجهاض المخطط المرسوم للنيل من ممانعته.

ولفت الفرزلي الى ان من يراهن من اللبنانيين على تعميم الفوضى في سورية سيصاب بخيبة امل كبيرة تماما كالتي اصيب بها جراء رهاناته السابقة على سقوط المقاومة، مؤكدا ان الرئيس السوري بشار الاسد سيخرج من ازمة المظاهرات اقوى مما كان عليه قبل اندلاعها، مشيرا الى ان اي انهيار للوضع الامني في سورية سينعكس سلبا على الداخل اللبناني الذي لن يكون بمنأى عن اي نتائج سلبية قد تتعرض لها سورية، لافتا الى انه ان لم تدرك الساحة اللبنانية ان مصلحتها العليا تكمن في تثبيت الخط الوطني والقومي والعربي من خلال تحالفها مع سورية، سيكون لبنان واحة مفتوحة امام محاولات تنفيذ المؤامرات المحاكة ضده والمرسومة له سلفا من قبل الشريكين الاميركي والاسرائيلي وبالتالي عرضة للتجاذبات في لعبة الامم.

وقال الفرزلي ان محاولات البعض صبغ المظاهرات في سورية بالطائفية والمذهبية لن تنطلي على الشعب السوري وعن تعليمات وزير الخارجية في حكومة تصريف الأعمال د.علي الشامي التي طلب بموجبها من سفير لبنان لدى الأمم المتحدة نواف سلام عدم السير بأي مشروع يدين العنف في سورية، لفت الفرزلي الى ان تعليمات الوزير الشامي لا غبار عليها كونها اتت متجانسة مع البيان الوزاري للحكومة المشار إليها ومع وثيقة الوفاق الوطني (اتفاق الطائف) لجهة عدم التعرض لسورية من الداخل اللبناني، مشيرا الى ضرورة التزام جميع اللبنانيين بما تضمنته توصية الوزير الشامي تجنبا لتوريط لبنان في لعبة الأمم، معتبرا ان الاصوات المعترضة على موقف الشامي لا تعبر سوى عن نفسها وعن مكنوناتها تجاه الداخل السوري كونها فئة تتطلع الى سقوط النظام فيه تماهيا مع ما يملى عليها من الخارج.

على صعيد آخر، وعلى مستوى تأليف الحكومة اكد الفرزلي ان افق التأليف مازال مسدودا حتى الساعة مستدركا بالقول انه وفقا للظروف الراهنة المتحكمة في مسار التشكيل يبقى عدم تأليف الحكومة اقل ضررا من تأليفها عرجاء تحمل بذور تدمير نفسها بنفسها نتيجة عدم الاتفاق على برنامج استراتيجي مشترك مما سيؤدي الى صراعات داخل مجلس الوزراء تنشأ بعد تأليفها.

● بيروت ـ زينة طبارة

أخبار وأسرار

● **العقد الرئيسية:** قال مصدر بارز في الأكثرية الجديدة ان العقد التي تعترض ولادة الحكومة لاتزال هي نفسها ولم تذلل بعد، وتتركز حول وزارة الداخلية نتيجة اصطدامها بمشكلتين:
الأولى من يسمي وزير الداخلية العتيد؟ ومن يوافق عليه؟ بمعنى من أين تنبع التسمية؟ من قصر بعبدا أم من الرابية؟ وبمعنى أدق: هل يسمي رئيس الجمهورية ميشال سليمان ورئيس تكتل التغيير والاصلاح يوافق أم العكس؟ أم يسمي الرئيس المكلف نجيب ميقاتي ويوافق سليمان وعون؟
أما المشكلة الثانية، فهي أنه في حال التوافق على اسم وزير الداخلية، هل يحتسب هذا الاسم التوافقي ضمن حصة عون؟ أم ضمن حصة سليمان وميقاتي؟ ويرفض عون احتسابه من حصته «إذا كان توافقيا»، ويقترح أن يسميه هو في حال لم يكن توافقيا.

● **تنازلات:** الاختراق الذي يحكى عنه يتمثل في تطورين: استعداد الرئيس سليمان للتخلي عن «الداخلية» مقابل وزارتي الدفاع (أرثوذكسي) والعدل (ماروني وعلى الأرجح زياد بارود).
استعداد فرنجية للتنازل عن الدفاع مقابل إسناد نيابة رئاسة الحكومة وحقيبة لمرشحه فايز غصن (أرثوذكسي)، وبما يتيح لتكتل الإصلاح والتغيير حيازة وزارة الداخلية وحيث ليس بإمكانه حيازة وزارتين سياديتين (الدفاع والداخلية).
ومازال عون يطمح الى التفرد في تسمية وزارة الداخلية ولديه مرشح لها هو النائب السابق سليم عون.

● **حصص وحقائب:** حسم موضوع الداخلية يفتح الطريق أمام حسم مسائل الحصص والحقائب والأسماء وفق التركيبة (التوزيعة) التالية:
التوزيع السياسي: (19 ـ 11): 19 لقوى 8 آذار (حزب الله ـ بري ـ عون ـ فرنجية) و11 للكتلة الوسطية (سليمان ـ ميقاتي ـ جنبلاط).
التوزيع الطائفي:
سنة (6): 4 ميقاتي 1 معارضة سنية 1 اشتراكي.
شعية (6): 3 بري 2 حزب الله 1 القومي.
موارنة (6): 4 عون 1 فرنجية 1 سليمان.
أرثوذكس (4): 1 سليمان 1 ميقاتي 1 عون 1 فرنجية.
كاثوليك (3): 1 سليمان 1 ميقاتي 1 عون.
دروز (3): 2 جنبلاط 1 أرسلان.
أرمن (2): الطاشناق (تكتل الإصلاح والتغيير).

● **خيارات ميقاتي:** تعثر التأليف قد يدفع ميقاتي الى خطوة ما لطالما فكر فيها منذ انتهاء الجولة الأولى من مشاورات التأليف. وأكدت مصادر ان في جيب الرجل تشكيلتين وزاريتين سبق له أن عرضهما على سليمان وأقطاب الأكثرية، الأولى سياسية مطعمة بتكنوقراط، وثانية تكنوقراط.
فإذا استمرت العقد وتوسعت الشروط والشروط المضادة، فإن ميقاتي قد يقدم أيا من هاتين التشكيلتين الى سليمان لاستصدار مراسيمها إذا وافق عليها، بما أنه الشريك الدستوري الأساسي في التأليف.
فالرئيس المكلف أعد منذ الأيام الأولى لتسميته رئيسا للحكومة لائحتين بتشكيلتين وزاريتين الأولى سياسية من 30 وزيرا تتمثل فيها الكتل النيابية بأوزانها الحقيقية والثانية نخبوية من 24 وزيرا من التكنوقراط، كما ان فكرة تشكيل حكومة أمر واقع سياسية راودت ميقاتي في السابق لكنه تردد في المضي فيها خوفا من انسحاب وزراء حزب الله وعون منها، إضافة الى أنه فكر بتشكيلة وزارية بديلة من التكنوقراط لكنه عدل عن قراره أمام احتمال قرار القوتين الحليفتين عدم منحها الثقة. وأوضحت أنه حاذر المضي في خطوته لئلا يذهب البعض الى الاعتقاد أو الترويج أن هناك صفقة سياسية أبرمت في السر بينه وبين القوى المناوئة للأكثرية.